تحليل صياغة الوصية الرومانية وخطوات الاطلاع عليها في مصر إبان القرن الثالث الميلادي في ضوء الوثائق البردية

أ.م.د. تامر عبدالباسط عبدالفتاح

كلية الآداب – جامعة حلوان

Abstract:

Analyze the format of Roman Will and Steps of its Opening in Egypt during 3rd Century in the Light of Papyri

The aim of the present study is to analyze the general form of the Roman wills during the 3rd Century, and the Roman legal requirements for opening it, by illustrate Greek and Latin Papyri which considered the only source for these wills. Especially after the Edict of Constitutio Antoniniana at 212 A.D which granted citizenship to most of free inhabitants in the Roman Empire, and turned the language of wills from Greek to Latin to be agree with the Roman Edict. So our study discussing the necessity of writing wills during the life of testator, the main and secondary elements which needed to compose, the suitable language, steps of opening wills to get inheritance, and finally evaluating its results. The study became in four main points:

1- **The most important laws and causes of writing Roman will.**
2- **Analyze the format of Roman will.**
3- **The legal steps of opening Roman will.**
4- **Evaluate the format and opening of Roman will.**

.

الملخص: تلقي هذه الدراسة الضوء على شكل كتابة الوصية الرومانية في مصر إبان القرن الثالث الميلادي، وذلك من خلال تحليل العناصر الأساسية والثانوية المطلوبة لصياغتها، كما تلقي الضوء على الخطوات القانونية الواجب إتخاذها من قبل الورثة للإطلاع عليها أمام الجهات الرسمية الرومانية. خاصة بعد إصدار الإمبراطور كاراكلا Caracalla عام ٢١٢م مرسومًا عرف باسم " دستور أنطونينوس Constitutio Antoniniana " **قضى** بمنح حق المواطنة الرومانية لكل الأحرار الذين يعيشون على أراضي الإمبراطورية الرومانية، كما قضى بضرورة تغيير لغة كتابة الوصية من اليونانية إلى اللاتينية، وهو ما ترتب عليه تغيير كبير في قواعد صياغة الوصية الرومانية، وخطوات الإطلاع عليها. ولبيان أثر هذه المتغيرات استعانت الدراسة بعدد من الوثائق البردية المكتوبة باللغتين اليونانية واللاتينية المعاصرة لفترة إصدار القانون، وما ترتب عليها من متطلبات غيرت من أحكام الوصية وأسباب إقبال الناس على كتابتها. استعانت الدراسة بالمنهج التحليلي، وجاءت في أربعة محاور هي:

١- أهم أحكام وأسباب كتابة الوصية الرومانية.
٢- تحليل عناصر صياغة الوصية الرومانية.
٣- الخطوات القانونية لفتح الوصية الرومانية.
٤- تقييم صياغة وخطوات فتح الوصية الرومانية.

المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على شكل كتابة الوصية الرومانية في مصر إبان القرن الثالث الميلادي، وذلك من خلال تحليل أهم عناصر صياغتها الواردة في عدد من الوثائق البردية. كما تهدف إلى التعرف على أهم الخطوات القانونية الواجب اتخاذها من قبل الورثة للاطلاع عليها. يعقبها تقييم لأهم ما ورد ببرديات الوصايا من ملاحظات. ركزت الدراسة على فترة القرن الثالث الميلادي، لأنها الفترة التي خضعت فيها الوصية الرومانية إلى قوانين متنوعة أدت إلى تغيير عناصر صياغتها ولغاتها عدة مرات إلى أن اتخذت شكلها النهائي الذي استمر حتى نهاية العصر الروماني، وهي الفترة ذاتها التي تشكلت فيها الخطوات القانونية لفتح الوصية. ولبيان هذا الأمر اعتمدنا على عدد من الوثائق البردية التي تم اكتشافها في مصر بأقاليم ومدن وقرى متنوعة مثل: "أوكسيرنخوس Ὀξυρύγχος ، هيرموبوليس Ἑρμόπολις ، فيلادلفيا Φιλαδέλφεια، أرسينوي Ἀρσινόη "، وغيرها من الأماكن المصرية. وهو الأمر الذي يبرهن على: انتشار عادة كتابة الوصايا في أقاليم مصر المختلفة، وتنوع عناصر صياغتها تبعًا لطبيعة الموصى وما لديه من ممتلكات. فضلاً عن إبراز أهمية دور علم البردي ودوره التاريخي في حفظ المعلومات الدقيقة المتعلقة بالوصايا وما يتصل بها من تفاصيل تتعلق بالصيغ المستخدمة في كتابتها، أو خطوات الاطلاع عليها، أو قوانين توزيع الميراث بين أفراد الأسرة الواحدة، والتي لا يمكن استخلاصها من أي مصدر آخر سوى البردي. ولبيان أهمية مضمون الدراسة اعتمدنا على المنهج التحليلي، لملائمته موضوع الدراسة الذي يعتمد على تحليل الوثائق البردية المكتوبة باللغتين اليونانية أو اللاتينية. جاءت الدراسة في أربعة محاور مرتبة على النحو التالي: **المحور الأول:** أهم أحكام وأسباب كتابة الوصية الرومانية. **المحور الثاني:** تحليل عناصر صياغة الوصية الرومانية. **المحور الثالث:** الخطوات القانونية لفتح الوصية الرومانية. **المحور الرابع:** تقييم أهم نتائج الدراسة.

المحور الأول: أهم أحكام وأسباب كتابة الوصية الرومانية:

تنوعت القوانين المنظمة للوصية "ἡ Διαθήκη" في مصر إبان العصر الروماني قبل القرن الثالث الميلادى، نظرًا لتنوع جنسيات المواطنين المقيمين على أرضها، فمنهم المواطن المصري الذي يخضع للقانون المصري τῶν αἰγυπτίων νόμος، ومنهم المواطن الإغريقي الذي يخضع لقانون المدن الإغريقية πολιτικοὶ νόμοι، ومنهم المواطن الروماني الذي يخضع للقوانين الرومانية التي تم إرساء تشريعاتها مع دخول الإمبراطور أغسطسAugustus إلى مصر[١]. ولكن مع حلول القرن الثالث الميلادي خضعت الوصية وبنودها، وكذا المواطنين على اختلاف جنسياتهم إلى تطبيق مواد القانون الروماني " دستور أنطونينوس Constitutio Antoniniana الذي أصدره الإمبراطور كاراكلا Caracalla عام ٢١٢م وحقق الوحدة بين شعوب الإمبراطورية سياسيًا وإداريًا لأنه ألغى جميع الامتيازات المحلية، وقضى بضرورة منح حق المواطنة الرومانية لكل الأحرار الذين يعيشون على أرض الإمبراطورية. كما وحد اللغة المستخدمة في الأرشيفات والتي من ضمنها كتابة الوصية باللغة اللاتينية فقط، وحدد قبول التركة Certio خلال مائة يوم من خلال تقديم إلتماس رسمي إلى الجهات الحكومية المختصة، وقضى بإعادة تحصيل ضريبة الأيلولة vicesima hereditatium بقيمة ٥% من إجمالى قيمة التركة. مما ساهم في حل الكثير من القضايا المعقدة المتعلقة بالوصايا والمواريث، فضلاً عن إيجاد شكل ثابت ولغة محددة وإجراءات متبعة معترف بها للوصية أمام السلطات الحكومية[٢]. وبذلك رأى بعض الباحثين من خلال دراستهم لبعض النصوص البردية أن التعامل بين المواطنين والسلطة الرومانية بواسطة القانون المحلي أي القانون (المصري– الإغريقي) الذي كان سائدًا في مصر

[1]Taubenschlag. (R), The Law of Greco-Roman Egypt in the Light of Papyri 332B.C- 640A.D. Warzawa (1955),P.28.

[٢] الحسين أحمد عبد الله، مصر والإمبراطورية الرومانية، دراسة في ضوء الوثائق البردية والنقوش، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة (٢٠١٤)، ص ٢٧٥.

قبل الحكم الروماني قد انتهى. ولكننا وجدنا في بعض الوثائق البردية أن القوانين المحلية أو ما يمكن أن نطلق عليه قانون الأجانب peregrine ظل سائدًا إلى جانب القانون الروماني Ius Romanus لاستمرارية تطبيق بنوده فى بعض الوثائق البردية والتي نذكر منها: إعلان الوارث قبوله للتركة دون إتخاذ أي إجراءات رسمية أمام السلطات المختصة، وعدم دفع أي مصروفات أو ضرائب من أجل حيازة التركة، وكذا استخدام اللغة المصرية أو اليونانية في كتابة الوصية[١]. ومن أجل تنظيم العلاقة بين المواطنين والسلطات الإدارية الرومانية في مصر فيما يتعلق بشروط كتابة الوصية وكيفية توزيع المواريث بعد صدور قانون الإمبراطور كاراكلا Caracalla قامت السلطات الرومانية بإعادة تطبيق مجموعة الأحكام القانونية العامة المعروفة باسم γνώμων التي وضعها الإمبراطور أغسطس Augustus فى فترة سابقة، وأشرف على تطبيقها رئيس ديوان الحساب الخاص ἴδιος λόγος لبيان هذا الشأن، ومن أهم هذه الأحكام[٢] :

– " يجب أن يؤول إلى السلطات الرومانية أموال الذين يتوفون وليس لهم أي وريث شرعي، ولم يتركوا وصية ".

– " لا يجوز للمواطن الروماني أن يوصي لزوجته بأكثر من ربع تركته إذا لم يكن لديه منها ولد، أما إذا وُجد أولاد فلا يحق له أن يوصي لها بنصيب أكبر مما أوصى به لأي من أبنائه الذكور".

– " تبطل أي وصية رومانية إذا لم يتم إبرامها بالصورة الرسمية المقررة قانونًا".

– " إذا لقي أحد الجنود الرومان حتفه في الحرب دون أن يترك وصية، فإنه لا يحق لأولاده ولذوي قرباه أن يرثوا تركته ".

---

[1] P.Lips.29.(295A.D)

[٢] زكي علي، مقننة الإديولوجوس المسطرة على وثيقة بردية نادرة وبها العديد من بنود الدستور الذي سنه أغسطس لمصر الرومانية، القاهرة (١٩٩٨) ص ص،١٤٨–١٦٥.

– "إذا ذُيلت أية وصية رومانية ببند مفاده "وكل ما أضيفه في ذيل هذه الوصية باللغة اليونانية يصبح ساري المفعول" فإن ذلك لا يُعتد به، لأن المواطن الروماني لا يحق له أن يكتب وصيته باللغة اليونانية".

– "إذا مات عبد لأحد المواطنين ولم يكن له أولاد، ولم يكتب وصيته فإن إرثه يؤول إلى سيده. أما إذا كان لديه أبناء ذكور لا يزالون على قيد الحياة وقاموا بالمطالبة بالإرث بالطريقة القانونية فلهم الحق في الميراث. أما البنات أو أي فرد آخر، فلا يجوز لهم حق المطالبة بالإرث".

– "إذا أوصى عبد نال حريته لشخص آخر ليس من نفس مرتبته، فإن للسلطات الرومانية الحق فى مصادرة ما أوصى به".

– "لا يجوز لأي مواطن روماني أن يوصي لعبيد له بمبلغ أكثر من خمسمائة دراخمة أو أكثر من خمس دراخمات كراتب شهري أو معاش مدى الحياة".

– " إذا تضمنت الوصية شرطًا مفاده أن تؤول التركة لأولاد أحد العبيد المعتوقين، فإنه يتعين على السلطات الرومانية مصادرة جميع الممتلكات بعد وفاتهم، وخاصة إذا ثبت أن هؤلاء الأولاد لم يكونوا قد وُلدوا وقت إبرام الوصية".

– " إن الوصايا التي تنفذ عن طريق تطبيق الوصاية على الأبناء القُصر يجب أن يتسلم الأشخاص الذين أقروا بوجودها نصف التركة".

– "يحق للسلطات الرومانية أن تصادر كل الأموال التي أوصى بها سيد ما إلى عبد لديه طالما أن هذا العبد لم يحصل على العتق القانونى، ولم يصل للسن القانونية (ثلاثون عامًا) ".

وبناءً على ما سلف من أحكام منظمة للوصية رأى الباحث " إدوارد تشامبلن Edward Champlin " أنه يمكن تفسير حرص بعض المواطنين الرومان على كتابة

الوصايا الخاصة بهم في مصر بعد صدور قانون كاراكلا Caracalla نتيجة للدوافع الإنسانية التالية[1] :

- تُعد الوصية من أهم العادات الاجتماعية المتوارثة منذ العصور القديمة لأنها تعكس مستوى الترابط الأُسري بين أفراد الأسرة الواحدة.
- تُعد كتابة الوصية من أصدق لحظات دفء المشاعر في حياة الروماني كونه يوصى بتركته فيها لمن يحب ويمنع إرثه عن من يكره.
- تخلق الوصية نوع من العدالة الاجتماعية لأنها تكرم الأصدقاء المقربين، وتطلق سراح العبيد المخلصين.

وبالاضافة إلى ما سلف يمكن إيراد بعض الأسباب القانونية والاجتماعية الأخرى التي توضح أسباب حرص الرومان في مصر على كتابة الوصايا منها:

- ضمان انتقال تركة الموصي إلى ذوية المقربين من الزوجات والأبناء تجنبًا للنزاع بعد الوفاة، وضمان انتقالها إلى شخصيات أخرى ليس لهم حق الانتفاع بالتركة من دون وجود وصية، وإلا انتقلت ملكية التركة وما فيها إلى خزانة السلطات الرومانية.
- ضمان انتقال تركة الجنود بشكل رسمي إلى أبنائهم وزوجاتهم غير المعلنين وغير المعترف بهم أمام القانون الروماني، في حالة إلتحاقهم بمعارك تستغرق زمنًا طويلاً مع الجيش الروماني، وعدم ضمان عودتهم سالمين.
- تعيين اسم الشخص الذي يراه الموصي أهلاً للوصاية على الأبناء القُصر لحين بلوغهم السن القانونية وهو عشرون عامًا.

وبناءً على ما سبق نجد أن المواطنين الرومان على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية قد استطاعوا التعامل مع القوانين المنظمة للوصية الرومانية، كما

[1] Champlin (E), Creditur Vulgo TestamentaHominum Speculum essemorum: Why The Romans Made Wills, University of Chicago (1989), PP.199-203.

استطاعوا التمييز بين القانون المدني Ius Civile وقانون الشعوب Ius Gentium، وهو ما ساعدهم على تطوير شكل الوصية والانتقال بها من مرحلة إلقائها شفاهة من الموصي إلى أفراد الأسرة في حضرة الشهود أثناء العصر الروماني القديم، إلى كتابتها على مواد متنوعة مثل:"الألواح الشمعية، والبرونزية، والخشبية" لتُحفظ بين الشهود حتى حدوث الوفاة، وذلك وفقًا للقانون الذي أقره الإمبراطور جايوس Ius Gaius الذي حكم فيما بين (٣٧-٤١م)، والذي ضمن انتقال الوصية بتفاصيلها إلى الورثة كافة، والذي لا يسمح للموصى بتعديل لأي فقرة فيها[١] ، إلى أن استُخدمت أوراق البردي في كتابة العقود والإلتماسات والوصايا بالأرشيفات المتعاقبة مثل أرشيف زينون ἀρχείον τοῦ Απολλονοῦ، أرشيف أبوللونيوس ἀρχείον τοῦ ζενοῦ في العصر البطلمى وعلى مدار القرون التالية، الأمر الذي ساعد على انتشار الوثائق البردية المتعلقة بالوصايا في مصر[٢] .

يُقدر عدد الوثائق البردية المتعلقة بالوصايا بأكثر من ١٧٠ وثيقة بردية استخدمت اللغة اليونانية في كتابة الجزء الأكبر منها عن اللغة اللاتينية نظرًا لانتشار الطابع الإغريقى بين سكان مصر[٣]، وتُعد مصر وعواصمها الإقليمية مثل: أوكسيرنخوس Ὀξυρύγχος، أرسينوي Αρσινόη ، هيرموبوليس Ἑρμόπολις " أو مُدنها وقُراها الصغيرة مثل: "فلادلفيا Φιλαδέλφεια، كارانيس Καράνις، فيبيكيس Φιβικής" المصدر الأساسي لهذه الوثائق البردية. إذ أسهمت أوكسيرنخوس Ὀξυρύγχος بتقديم أكثر من ثلاثين وثيقة بردية يعود تاريخها للقرنين الثاني والثالث الميلادي، وأربع برديات فقط يعود تاريخها للقرن الأول

---

[1] Gaius institutions,2,140. Translated by F. De Zulueta, Oxford (1946) reprinted (1951).

[٢] محمود إبراهيم السعدني، ترجمة كتاب" قصة البردياليونانى في مصر"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (٢٠٠٥)، ص٤٧.

[3] Nowak (M), Wills in the Roman Empire A Documentary Approach, Warsaw (2015), P.10.

الميلادي. في حين أسهمت مدينة أرسينوي Αρσινόη ' بحفظ عدد سبعين وثيقة بردية تُلقي الضوء على وصايا العصر الهيلينستي، وتتراوح تواريخها فيما بين عامي (٢٣٨-٢٢٥م). أما بقية المدن فقد حفظت عدد سبع وأربعين وثيقة بردية تتعلق بالوصايا الخاصة بالأُسر والأفراد غير الرومان الذين يعيشون في مصر على فترات زمنية مختلفة، كما تحتل كلاً من مدينتي: "أنطونيوبوليس Αντινόπολις ' ، أفروديتوبوليس Αφροδιτόπολις ' " مكانة مهمة في تاريخ هذا الإسهام لتقديمهما معظم الوثائق البردية التي تُلقي الضوء على أرشيف المحامي والإداري "فلافيوس ديوسكوروس Flavius Dioscorus " صاحب أكبر مكتبة يونانية في مدينة أنطونيوبوليس، والتي حُفظ بها عدد لا بأس به من الوصايا الرومانية، وهو ما ساهم في معرفتنا بكثير من تفاصيل المواريث التي كنا نُعدها في طي النسيان[١] .

أما فيما يتعلق بدراسة الوصية في العصر الحديث فقد أولى العلماء اهتمامًا كبيرًا بها، وذلك على مدار فترات زمنية متعاقبة، كما ألقوا الضوء على جوانب متعددة من التفاصيل المتعلقة بها، ولكن تُعد دراسة الباحث الإيطالى أرانجيو .Arangio V التي ظهرت إلى النور عام ١٩٠٦ أولى الدراسات الجادة التي اهتمت بدراسة الوصية إبان العصر الروماني على وجة التحديد، والتي ناقش فيها قضية توزيع المواريث، وذلك من خلال الاستعانة ببرديات مكتوبة باللغة اليونانية تم اكتشافها في مصر[٢] . ثم ظهرت دراسة فردريك .Friedrich K عام ١٩١٥وفيها يناقش فقرات الوصية المكتوبة باللغة اليونانية خلال العصور المختلفة ومدى توافقها مع مواد القانون الرومانى[٣] . ثم استكمل هانز .Hans K عام ١٩١٩ الموضوع نفسه من خلال إصداره لجزء آخر[٤] .

---

[1] Idem, P.12.

[2] Aranglo (V), La Successione Testamentaria secondo I Papiri Greco-Egizii,Naples (1906).

[3] Kraus (F), Formeln des Griechischen Testaments, Borna-Leipzig (1915).

[4] Kreller (H), Erbrechtliche Untersuchungen auf Grund der Graco-Agyptischen Papyrusurkunden, Leipzig-Berlin (1919).

وفي عام ١٩٣٥ ظهرت دراسة أورسولينا .Orsollina M التي حاولت تجميع وحصر البرديات المتعلقة بالوصايا في العصرين اليوناني والروماني وترتيبها من الناحية الزمنية والتاريخية[١] . استكملها الباحث إدوارد .Edward C عام ١٩٤٥ الذي اهتم بمعالجة البُعد الاجتماعي والنفسي في الوصايا ومدى تأثر صاحب الوصية أثناء توزيع ممتلكاته[٢] . وفي عام ١٩٦٦ ظهرت دراسة الباحث ماريو Mario Amelotti التي يرصد فيها مجموعة التغييرات التي طرأت على شكل الوصية الرومانية من نهاية القرن الثالث الميلادي حتى نهاية العصر البيزنطي[٣] . وفي عام ٢٠٠٣ ظهرت دراسة الباحث ريتشارد ألستون Richard Alston عن الجيش الروماني وبعض المواطنين في قرية كارانيسΚαράνις، والتى ناقش فيها الوضع القانوني للجنود الذين يكتبون وصاياهم سرًا أثناء الخدمة العسكرية[٤] . ثم جاءت دراسات الباحثة ماريا نواك Maria Nowak عام ٢٠١٢ التي ركزت فيها على دور الشهود أثناء كتابة الوصية[٥] ، واستكملت ذلك في دراستها "Wills in the Roman Empire"عام ٢٠١٥، فيما يتعلق بشكل الوصية الذى استمر حتى نهاية العصر الرومانى[٦] .

---

[1] Montevecchi (O), Ricerche di Sociologianeidocumenti dell' Egitto Greco-Romano, Aegyptus 13 (1935). PP. 67-121.

[2] Champlin (E), Final Judgements. Duty and Emotion in Roman Wills 200 BC-250 AD, Berkeley (1991).

[3] Amelotti (M), Il Testamento Romano Attraverso la Prassi Documental, I , Le Forme Classiche di Testamento, Florence (1966).

[4] Alston (R), Soldier and Society in Roman Egypt as A Social History, London (2003), P.127.

[5] Nowak (M), The function of Winesses in the Wills from Late Antique Egypt.Actes du26 Congres international de Papyrologie (2010). PP. 573-580.

[6] Nowak (M), Op.Cit, PP. 46-64.

المحور الثاني: تحليل عناصر صياغة الوصية الرومانية:

يمكن تقسيم عناصر صياغة الوصية الرومانية إلى قسمين: **أولاً:** عناصر رئيسية: أي لا تصح الوصية بدونها، **ثانيًا:** عناصر ثانوية: أي ليس من الضروري أن ترد في كل الوصايا وإنما تظهر عند الحاجة إلى كتابتها.

أولاً: العناصر الرئيسية:

أ- تحديد لغة الوصية:

هي إحدى أهم العناصر التي أُدخلت على عناصر صياغة الوصية الرومانية، والتي لم تكن موجودة من قبل. إذ كانت الوصية تُكتب في بداية الأمر باللغة اليونانية باعتبارها اللغة المتداولة بين المواطنين الرومان وغير الرومان أي غير المتمتعين بالمواطنة الرومانية، وذلك عن طريق كاتب قانوني νομικός أو محامي محترف ῥήτωρ إلا أن هذا الأمر قد تغير عام ٢١٢م عندما أصدر الإمبراطور كاراكلا Caracalla الذي حكم فيما بين(١٩٨-٢١٧م) قانونه المعروف باسم "دستور أنطونينوس Constitutio Antoniniana "، الذي قضى بمنح المواطنة الرومانية لكل من يعيش على أراضي الإمبراطورية الرومانية من المواطنين الأحرار ، وبالتالي قضى بضرورة توحيد اللغة المستخدمة في السجلات الحكومية إلى اللغة اللاتينية فقط باعتبارها اللغة الرسمية للإمبراطورية الرومانية. وهو ما ظهر أثره مباشرة على شكل ولغة الوصايا. إذ كانت اللغة اللاتينية مستخدمة بشكل محدود بين قادة الجيش الروماني؛ وعلى ذلك أصبح المواطنين غير الرومان الذين منحوا حق المواطنة الرومانية بين عشية وضحاها بموجب قرار الإمبراطور لا يعرفون القراءة والكتابة باللاتينية. ومن هنا أصبحت كتابة الوصية من الأمور المعقدة. إذ غدا من الضروري أن تمر كتابة الوصية بعدة مراحل تتمثل فى كتابة الوصية للمرة الأولى باللغة

اليونانية ثم تُقرأ على مسامع صاحبها للتأكد من دقتها في حضور الشهود كما توضح البردية التالية[1] :

A[ὐ]ρήλιος Χαιρήμων Ἡρακλείδου
ἀνέγνων τὸ προκείμενον Ἑλληνικὸν ἀντίγραφον τῆς διαθήκης μου | καὶ συμ-φωνεῖ μοι πάντα καθὼς ἐγὼ ὑπηγόρευσα.

"أؤكد أنا أوريليوس خيريمون بن هيراكليدس بأنني قد علمت بالنسخة اليونانية المُعدة لوصيتي، وأنني وافقت على كل ما ورد فيها من تفاصيل".

ثم يقوم المحامى ῥήτωρ أو الكاتب νομικός بترجمتها وكتابة النسخة النهائية منها باللغة اللاتينية الرسمية مع الحرص على ترك فراغات مناسبة بالبردية لتوقيع اسم صاحب الوصية وكتابة التاريخ الخاص بها. وفي معظم الأحيان كان يتم الاحتفاظ بالنسخة اليونانية بوصفها دليلاً على دقة وصدق النسخة اللاتينية، كما ورد في البردية التالية التي حفظتها قرية فيلادلفيا ويعود تاريخها إلى عام ٢٢٤م، ويذكر في مقدمتها أنها النسخة الرومانية المنقولة عن الأصل اليوناني[2] :

ἀντί[γρ(αφον)] διαθήκ[η]ς Ῥ[ω]μαικῆς ἑρμηνευθείσης κατὰ τὸ [δυνατόν.

" نسخة الوصية الرومانية التي تُرجمت قدر المستطاع "

وتشير مقدمة البردية التالية إلى كتابة الوصية باللغة اليونانية أولاً تمهيدًا لترجمتها إلى اللغة اللاتينية[3] :

τόδε τὸ βούλημα] | Ἑλληνικοῖς
γράμμασι κατὰ τὰ συνκεχωρημένα ὑπηγόρευσεν·

" كُتبت هذه الوصية باللغة اليونانية وتُرجمت تبعًا للقرار الصادر".

---

[1] P.Oxy, XXII, 2348, ll.17-19.
[2] P.Diog. 9, L, 1.
[3] P.Oxy, VI, 907, ll. 2-3.

ولما كانت هذه الإجراءات صعبة من وجهة نظر عدد كبير من الأُسر غير الرومانية التي تنتمي إلى الطبقة الفقيرة والمتوسطة، فقد أعرض عدد كبير منهم عن كتابة وصيته إلى حين إيجاد صياغة توافقية بين المتطلب الروماني الجديد والتقاليد والأعراف اليونانية المتبعة. وهو ما يفسر إنخفاض عدد الوثائق البردية الخاصة بالوصايا بعد صدور قانون كاراكلا لتبلغ ٢٥ وثيقة بردية فقط[1] . ومن هنا لاحظ القائمون على إدارة الشئون الإدارية للإمبراطورية انتشار ظاهرة إعراض المواطنين، والتي ترتب عليها إنخفاض الحصيلة الضريبية التي تحصلها خزانة الإمبراطورية من توثيق وفتح الوصايا. وهو ما دفع الإمبراطور ألكسندر سيفيريوس Αλεξάνδρος Σεουήρος الذي حكم فيما بين (٢٢٢-٢٣٥) إلى السماح للمواطنين بأن تُكتب الوصايا باللغة اليونانية كما كانت من قبل، مما تسبب في إحداث ردة سريعة إلى الشكل الإغريقي القديم للوصية، كما في البردية التالية [2] :

[--- τὴν διαθήκην ἐποίησα γράμμασιν] | Ἑλληνικοῖς ἀκο[λού]θως τῇ θείᾳ κ[ε-λε]ύσ[ει τοῦ κυρίου ἡμῶν Αὐτοκράτορος Μάρκου Αὐρηλίου] | Σεουήρου Ἀλεξάν-δρ[ο]υ Εὐσεβοῦς Εὐτυχ[οῦς Σεβαστοῦ

" صيغت هذه الوصية باللغة اليونانية تبعًا للطلب المقدس لسيدنا الإمبراطور ماركوس أوريليوس سيفيروس ألكسندر يوسيبيوس يوتيخوس سيباستوس."

وبذلك أصبحت لغة نصوص الوصايا التي حفظتها الوثائق البردية لنا في العصور الحديثة إما مدونة باللغة اليونانية أو اللغة اللاتينية أو اللغتين معًا.

ب-تعريف الموصي بنفسه:

هى من العناصر الرئيسية التي أبقى عليها الرومان أثناء كتابة الوصية منذ العصور القديمة، إذ كان من الضروري أن يُعرف الموصي الروماني نفسه في مقدمة

[1] Nowak (M), Op.Cit, p.117.
[2] SPP XX 35, ll. 12-14.

الوصية في حالة الفاعل، ثم يذكر كل من اسم أبيه وأمه وجده في حالة المضاف إليه، ثم اسم قريته، ومعرفته للقراءة والكتابة إن استطاع ، كما في البردية التالية[١] :

διαθήκη | Ψεναμούνιος Ἁρπο|κρᾶτος τοῦ Ἁρποκρᾶτος | μη(τρὸς) Θατρῆτος ἀπ' Ὀξ(υρύγχων) πόλ(εως) ||[5] γράμματα <ε>ἰδώς.

" هذه وصية بسينامونيس بن هاربوكراس بن هاربوكراس، وأمه ثاتريس من مدينة أوكسيرنخوس، الذي يعرف الكتابة ".

وكذا البردية التالية التي تشير إلى معرفة الموصي للقراءة والكتابة[٢] .

[Μ]άρκος Αὐρ[ήλιος --- ἀπὸ κώμης | Σ]εκνεπτύν[εως ---|..]αι ἐν χάρτῃ Ἑλ[ληνικοῖς γράμμασι διαθήκην ἐποίησεν γραφησόμενήν τε ὑπηγόρευσεν]| | Αὐρηλία

" ماركوس أوريليوس من قرية سيكنيبتينيس ... كتب وصيته على أوراق البردي باللغة اليونانية، حيث كُتبت ثم تُرجمت ... أوريليا".

وقد يذكر بعض التفاصيل المتعلقة بعمره، كما في البردية التالية[٣] :

|ὡς ἐτῶν ἑξήκοντα τεσσάρω[ν

" بلغ عمره أربع وستون عامًا ".

وكما يظهر في العديد من الوثائق البردية يتم استخدام عبارة "διαθήκη ἐποίησεν " أو عبارة "διαθήκη ἔθετο" باللغة اليونانية وتقابلها وتساويها في اللغة اللاتينية عبارة "testamentum fecit " للتعبير عن أن الموصى قد "كتب وصيته". وكان يستحب أن يذكر المُوصى أثناء كتابة وصيته أنه يتمتع بصحة جيدة وهو بكامل قواه العقلية ولا يعاني من أية أمراض مستخدمًا عبارة "τάδε διέθετο νοῶν καὶ φρονῶν" [٤]. وهو ما يجيز صلاحية الوصية، أما

[1] P.SI, IX,1040, ll.1-2.
[2] P.Stras, IV,277,ll.1-2.
[3] SPP XX 35, L.5.
[4] P.LiPs,I,29, L.10.

في حالة عدم تمتع المُوصي بالصحة العقلية والنفسية فإن الوصية لا يعترف بها لدى السلطات الرومانية.

ج- تحديد أسماء الورثة وتعيين نصيب كل فرد منهم:

هو العنصر الرئيسى الذى كُتبت من أجله الوصية، وهو عنصر متوارث منذ تطبيق قانون جايوس Ius Gaius، ولكن الرومان استحدثوا صياغة محددة للتعبير عن هذا الأمر ومنها:

πάντων τῶν ὑπαρχόντων μοι ἐμοὶ κληρονόμος ἔστω

"من كل عائلتي وريثي سيكون... " .

أما في حالة التعبير عنها باللغة اللاتينية فتظهر صيغة:

"heredem esse iubeo ،heredem esse volo"

" أمرت بأن يكون وريثي...، أريد أن يكون وريثي..." .

ثم ظهرت صيغ أخرى مع حلول منتصف القرن الثالث الميلادي باستخدام لفظ "κληρονόμος وريث "هي: "ἐμοῦ κληρονόμος ἔστω" أو "Mihi heres esto" التي تعني" وريثي يجب أن يكون"[1]. وكذا عبارة: ἐμοῦ κληρονόμον ποιοῦμαι " التي تعني" أعين وريثي" [2] . حيث يُكتب بعد لفظ " κληρονόμος " أسماء الورثة في حالة المفعول به، ثم الممتلكات في حالة المضاف إليه. وفي هذا الجزء من الوصية يذكر صاحبها أسماء الأشخاص الذين لهم الحق فى الميراث، وهنا تتنوع البرديات التي تذكر من يستحق الميراث على النحو التالي:

- قد تكون الزوجة هي الوريثة، كما في البردية التالية[3] :

[1] P. Diog.,10,L.2.
[2] P.S.I.,IX,1040,L.6.- SPP XX ,35,L.7.
[3] P. Oxy.,VI, 907, ll.6-7.

γυναι||κὸς Αὐρηλίας Ἰσιδώρας τῆς καὶ Πρείσκας ματρώνας
στολάτας, αἱρέσει τῇ ὑποτεταγμένῃ ᾐ᾽ οἷς ἕκαστος προσδ[έξεται κληρονόμοι μου

" زوجتي أوريلياس أزيدورا والمعروفة أيضًا باسم بريسكاس ماتروناس ستولاتاس يجب أن تكون وريثتي تبعًا للتقسيم الموضح أدناه ".

- قد يكونوا الأولاد هم الورثة، كما في البردية التالية[1] :

[Quicunque mihi ex ea, quae uxor mea est, tempore] mortis · meae · natus · nata-
ve · erit ·, mihi heres [---] | esto

" أي ولد سيولد لي من زوجتي حتى توقيت وفاتي يجب أن يصبح وريثي "

- قد يكون ولدًا واحدًا فقط هو الوريث، كما في البردية التالية[2] :

κληρονόμον ποιοῦ[μαι] | τὸν υἱὸν
Αὐρήλιον | Θεόδωρον ἐκ τῆς γενο(μένης) |

" أعين ابني أوريليوس ثيودوروس المولود من زوجتي وريثًا ".

- قد يكون الأخ هو الوريث، كما في البردية التالية [3] :

L(ucius)·Ignatius Nemesianus fr[a]ter meus | ex asse mihi heres esto

" أخي لوكيوس إجناتيوس نيميسينيوس هو من سيكون وريثي ".

- قد تكون الأم هي الوريثة، كما في البردية التالية[4] :

διαθ(ήκην) ἐποίησεν γρα-
φησομένην τε ὑπηγόρευσεν. Αὐ(ρηλία) Ἀσκλατάριον ἡ κα[ὶ] Κόπριλλα μήτηρ μου
[κλη]ρονόμος μοι ἔστω.

[1] P. Hamb I, 72,L.1.
[2] P.S.I. ,IX ,1040, ll.2-3.
[3] P. Diog 10, L.2.
[4] P. Princ,.II, 38,ll.6-7.

" صيغت وصيته التي كُتبت ثم تُرجمت، أوريليا أسكلاتاريون والتي تُدعى أيضًا كوبريلا، أمي، هي من تجب أن تكون وريثتي ".

- وفي حالة تساوي نصيب كل فرد من الورثة يستخدم الموصي عبارة[1] :

"ἴσου μέρους κληρονόμοι μου ἔστωσαν" "

- أما في حالة توزيع الميراث على مجموعة أشخاص، فتُستخدم العبارة التالية [2]:

"αἱρέσει τῃ ὑποτεταγμένῃ ἐφ᾽ οἷς ἕκαστος προσδέξεται"

التي تعني " أن يتسلم كل فرد ما يخصه من الميراث " للتعبير عن تخصيص أشياء معينة لأشخاص بعينهم.

د- ذكر أسماء الشهود:

هو من العناصر المتوارثة منذ العصور القديمة، وهو عنصر أساسي عند صياغة أي وصية، إذ بدون ذكر أسمائهم أو وجود آثار أختامهم لا تصح الوصية سواء بين أفراد الأسرة أو عند السلطات الرسمية، فهم الراعي الأول لسلامة كتابة الوصية أثناء مراحلها الأولى، إذ يحرص الموصي أن تُكتب الوصية في حضورهم أو اطلاعهم عليها فور كتابتها، وتظهر أسماء بعض الشهود في كثير من برديات الوصايا، وتتنوع أعداد الشهود من وصية إلى أخرى بل ويتم تسمية الشاهد الأول في العديد من البرديات كما في بردية البهنسا[3] :

τύρατ[ο] Μᾶρ- κον Αὐρήλιον

" الشاهد ماركوس أوريليوس "

ولكن في معظم الأحوال لا يزيد عددهم عن سبعة شهود من الرجال، وفي حالة فتح الوصية كان يجب حضورهم أو بعض منهم للتعرف على توقيعاتهم وأختامهم، ولقد

[1] B.G.U., I,326,L.4-5.
[2] P. Oxy.,VI,907,L.6.
[3] P. Bagnall,5.L.6.

ظهرت الصيغة المستخدمة للتعبير عن هذا الأمر باللغة اليونانية كما فى البردية التالية[١] :

ἐφ' ὑπογραφῇ μαρτύρων --- ἓξ ὧν τὰ ὀνό- ματα]
καὶ οἱ εἰκονισμοὶ ἑξῆς δηλοῦνται ἰδίοι[ς αὐτῶν γράμμασι

"مختومة بواسطة ستة من الشهود الذين كُتبت أسمائهم وأوصاف أختامهم بوضوح وبأيديهم".

أو تُكتب الوصية في حضور أكبر عدد منهم ما أمكن، وتذكر الصيغة اليونانية التالية[٢] :

"τοῦ πλείονος μέρους τῶν σφραγιστῶν"

" في حضور عدد كبير من توقيعات الشهود "

أما إذا كُتبت الوصية باللغة اللاتينية فتكون صيغتها كما في البردية التالية[٣] :

"Praesente plurima parte signatorum figentium signa "

" في حضور عدد كبير من الشهود الذين يشاركون بتوقيعاتهم ما أمكن" .

هـ-إيداع الوصية بأرشيف الوصايا الرسمي واستلام شهادة بذلك:

هي من أهم الإجراءات التي أدخلها الرومان بعد صدور قانون الإمبراطور كاراكلا Caracalla عام ٢١٢م لضمان وجود الوصية ونسخة منها بالأرشيف ولضمان دفع مصاريف تسجيلها فضلاً عن دفع الضريبة المستحقة. حيث يودعها الموصي في أرشيف حفظ الوصايا العام δημοσίον ἀρχείον بمعرفة حاكم المدينة أو القرية "στρατηγός " ويورد في متن الوصية أنه كتبها أمام ἀγορανομός أي مكتب السجلات الإدارية المسؤلة عن ذلك، ولهذا ترد عبارة "επὶ ἀγορνόμου" ، أو في الشارع ἐν ἀγυιαι التي تعني ضمنًا "أنه كتبها أمام

[1] SPPXX 35, ll.14-15.
[2] P. Oxy., XXII, 2348, Col II, L.21.
[3] P. Diog.,10, ll.18-19.

مبنى الأرشيف أو في حضرة المسؤول عن السجلات الإدارية". إذ بدون اتخاذ هذه الخطوة تعتبر الوصية غير معترف بها، وترد الإشارة إلى هذا الأمر في البردية التالية[١] :

τὸ Ἑλληνικὸν | [βούλημα κύρι]ον ὃ καὶ δισσόν σοι π[ροηκ]άμην, ὡς ἐν δημο-
σίῳ ἀρχείῳ κατακείμενον,

" الوصية اليونانية التي كتبتها لك في نسختين صالحة طالما أنها قد أودعت في الأرشيف العام"

بعد إتمام عملية إيداع الوصية في الأرشيف الرسمى كان يجب على الموصي أن يتسلم إيصالاً أو شهادة تثبت ذلك وتُسمى ἐκδόσιμον τῆς διαθήκης يعطيها الموصي لأحد أبنائه أو أصدقائه المقربين ليستعين بها على فتح الوصية أمام السلطات الرسمية بعد وفاته. وتبعًا للأحكام الواردة في وثيقة "γνώμων" كان ينبغي أن يتم تسجيل الوصية مثلها في ذلك مثل تسجيل العقارات خلال ستون يومًا إذا كانت تابعة جغرافيًا للإقليم الطيبي، في حين تستغرق ثلاثون يومًا إذا كانت تابعة للأقاليم الأخرى، وخمس عشرة يومًا إذا كانت تابعة لمدينة الإسكندرية. وفي حالة عدم التسجيل تكون العقوبة المقررة هي دفع مائة دراخمة وسرعة تسجيل الوصية قبل الخامس عشر من الشهر التالي[٢] .

و- كتابة التاريخ في نهاية الوصية:

من أهم العناصر التي أدخلها الرومان عند صياغة الوصية لضمان معرفة ميقات إيداعها في الأرشيف وفي أي عهد من الولاة، ولقد جرى العُرف في القرن الثالث الميلادي أن يُكتب التاريخ في نهاية الوصية كما ظهر في العديد من الوثائق البردية، ومنها على سبيل المثال بردية أوكسيرنخوس[٣] . ولكن يسبق كتابته تحديد اسم المدينة

[1] P. Lips, I,29, ll.26-27.

[٢] زكى على، المرجع السابق، ص ٢٦٥.

[3] P. Oxy., VI 907, ll. 43-47.

أو القرية التي كُتبت فيها الوصية، وذلك بعد عبارة :" ἡ διαθήκη ἐγέντο ἐν التي تعني " كُتبت الوصية في "، يليها كتابة التاريخ تبعًا للتقويم الروماني الذي تم استبداله تدريجيًا بالتقويم المصري المتعارف عليه، ثم يذكر اسم القنصل كاملاً بعد حرف الجر πρὸ، ثم تحدد السنة بعد عبارة ὑπάτοις ἔτους، ثم يكتب اسم الإمبراطور كاملاً. أما في الوصايا المدونة باللغة اللاتينية يكتب التاريخ في نهاية الوصية بعد جملة "testamentum factum est" كُتبت الوصية في ... "مصحوبًا بتحديد المكان الذي كُتبت فيه، ثم اليوم، والشهر تبعًا للتقويم الروماني، ثم يُذكر اسم القنصل الذي كان يحكم المدينة بلقبه كاملاً بعد جملة Consulibus anno التي تعني "أثناء قنصلية، في عام القنصل"، ثم يُذكر اسم الإمبراطور كاملاً بعد كلمة Imperatoris مع تحديد السنة تبعًا للتقويم المصري. ولكن مع اقتراب نهاية القرن الثالث الميلادي انتقل مكان كتابة التاريخ إلى مقدمة الوصية وهو ما ظل متبعًا حتى نهاية العصر الروماني، كما في البردية التالية[1] :

ἔτους τεσσαρεσκαιδεκάτου Αὐτοκράτ[ορος Καίσαρος Μάρκου Αὐρηλίου Σεουήρου Ἀλεξάνδρου Εὐσεβοῦς] | Εὐτυχοῦς Σεβαστοῦ Δαισίου Φαρμοῦθι δεκάτ[ῃ ἐν -

" في السنة الرابعة عشرة من حكم الإمبراطور قيصر ماركوس أوريليوس سيفيريوس ألكسندر بيوس فيلكس أغسطس، الموافق اليوم العاشر من شهر دايسيوس (مارس) والموافق للتقويم المصري لشهر فارميوث ".

ثانيًا: العناصر الثانوية:

أ- إبطال أو تعديل الوصية:

ظهرت هذه الخاصية خلال العصر الهيلّينيستى، ثم أبقى عليها الرومان. ولكنها اختفت تدريجيًا خلال القرن الثالث الميلادي. وهو ما يفسر قلة عدد الوثائق البردية التي تظهر فيها هذه الخاصية، وهي آلية تم الاعتماد عليها لإبطال أو تعديل بعض

[1] SPPXX 35, ll.1-2.

بنود الوصية بعلم وبإرادة تامة من المُوصي في حالة تغيير رأيه فيما يتعلق بأسماء الورثة أو نصيب كل فرد منهم أو بإعادة صياغتها بشكل عام. كما كان من حق الموصي أن يفرض غرامة مالية تساوي قيمة الميراث على أي شخص يعترض على ما جاء بالوصية، بل ويطالب فيها بدفع غرامة مالية أخرى إلى السلطات الرومانية. ولكن السلطات الرومانية استحدثت في القرن الثالث إجراء تقديم الموصي طلبًا إلى الحاكم "στρατηγός" أو القائم على أرشيف السجلات الخاصة بحفظ الوصايا "ἀγορνόμον" بسحب أو إبطال الوصية الأولى لتجنب وجود أكثر من وصية في أرشيف السجلات الحكومية، وعادة ما تُكتب بالصيغة الواردة في البردية التالية[1] :

ἐφ ὅν μὲν περίειμι χρόνον ἔχειν με τὴν τῶν ἰδίων ἐξουσίαν ὃ ἐ ἀν βούλωμαι ἐπιτελεῖν καὶ μεταδιατίθεσθαι καὶ ἀκυροῦν τὴν διαθήκην ταύτην ὅ δ᾽ ἄν ἐπιτελέσω κύριον ὑπάρχειν.

" أحتفظ لنفسي طالما بقيت على قيد الحياة، بحق الوصاية على أفراد أسرتى، وبأن أضيف أي تفاصيل أخرى بأي وسيلة أريدها، وبأن أجري أي تعديل في هذه الوصية أو إبطالها، وتصبح أي إضافة اكتبها معترف بها ".

ثم استخدمت الصيغة التالية طوال فترات القرن الثالث الميلادي[2]، بل وظلت مستخدمة إلى نهاية العصر الروماني:

εἴη μέν μοι ὑγιαίνοντι αὐτὸν τὰ ἐμαυτοῦ διοικεῖν

" طالما أنى في صحة جيدة فإن لي الحق بإدارة ممتلكاتي ".

ب- الحرمان من الميراث:

هو عنصر متوارث، وفيه يُوصي صاحب الوصية بحرمان شخص معين بالاسم أو أكثر من الميراث دون إبداء أي أسباب. وذكر هذا الجزء يوحي

[1] P. Oxy., LXVI 4533, ll.4-5.
[2] P. Petr.I, 24, L.6.

باكتمال شكل الوصية العام في ذهن صاحبها، كما يوحي بعدم نسيان أي فرد من أفراد الأسرة. وتكون الصياغة عن طريق استخدام عبارة[1]:

"οἱ δὲ λοιποὶ πάντες ἀποκληρόνομοί μου ἔστωσαν" أو عبارة[2]:

"ceteri alii omnes mihi exheredes sunto" وكلتاهما تعنيان" أن يُحرم كل الباقين من المشاركة في ميراثى".

ج- الهبات:

هو عنصر متوارث ويتعلق بذكر مجموعة الهبات التي يمنحها الموصي إلى أشخاص بعينهم سواء أثناء فترة كتابة الوصية أو بعد وفاته. وهو جزء لا يعتبر من الميراث. ويجب أن يُصاغ بشكل معين حددته السلطات الرومانية هو:" أمرت أن يمنح dare iubeo " أو " أعطى وأهب ما تركته إلى "δίδωμι καταλείπω " . والهبات التي ورد ذكرها في الوثائق البردية منها "الأموال، المجوهرات، العبيد، بعض قطع من أثاث المنزل، أراضي "، كما في البردية التالية[3]:

δίδωμι καταλείπω κοινῶς ἐξ ἴ]σου ὑπὲρ τῆς κληρονομίας τῆς ἐμῆς ὃ ἔχω περὶ τὸ Ἴστρου

" أعطي وأهب على المشاع بأنصبة متساوية على ورثتي الحقل الذي أمتلكه بالقرب من قرية إستروس."

د- عتق العبيد:

هو عنصر متوارث، ويشير إلى مدى علو شأن الموصي اجتماعيًا. يشير إلى عدد ما يمتلكه من العبيد والخدم. ولكن السلطات الرومانية أصدرت قانونًا يقضى بتنظيم

[1] P. Diog., 9. L.6.
[2] P. Diog., 10.L.3.
[3] P. Oxy., VI 907, ll.12-13.

إجراءات عتق العبيد، يعرف باسم" عتق العبيد Fufia Caninia ، ورد ذكره في البردية التالية[١]:

sciam mihi non licere per testamentum
[plus ---] ||[5] quam quod in lege Fufia{m} Caninia ·

" علمت أنه من غير المسموح لي أن أعتق عدد أكبر من العبيد من خلال الوصية عن ما يسمح به قانون (عتق العبيد) ".

ويقضي هذا القانون تبعًا لمقننة الإيديولوجوس ἴδιος λόγος " بأن الشخص الذي يمتلك أكثر من عبدين ولا يزيد عن عشرة عبيد يُسمح له بتحرير نصف عددهم. أما إذا كان يمتلك عبدًا واحدًا أو عبدين فقط فإن هذا القانون لا ينطبق عليه، ويكون لديه الحرية الكاملة في عتق ما يشاء من عبيد". كما يقضي بتمتع المعتوق بحق المواطنة وإمكانية المشاركة في الميراث إذا أوصى صاحب الوصية بذلك، كما في البردية التالية[٢]:

κελεύω] Μαρκέλλαν δού[λη]ν μ[ο]υ μ<ε>ίζονα ἐ[τ]ῶν ||[3] [τριάκοντα καὶ Κλεο-πάτραν] δούλην μου μ[είζονα] ἐτῶν τριάκ[οντ]α | [---]ομο[.] ἐξ ἴσου μ[έρους] ἐμοῦ κληρον[όμο]ι | [ἔστωσαν,

" أمرت أن تنال خادمتي مارسيلا التي بلغ عمرها أكثر من ثلاثين عامًا، وخادمتي كليوباترا التي بلغت أكثر من ثلاثين عامًا حريتهما، كما يجب أن تكونا وريثتاي بأنصبة متساوية".

أما إذا كان السن أقل من (ثلاثين عامًا) فإن العبد يتمتع بالعتق ولكن لا يتمتع بحق المواطنة أو بالحق في الميراث. وقد يترك الموصي شأن حرية العبيد تبعًا لما يراه الورثة، كما في البردية التالية[٣]:

---

[1] P. Hamb, I, 72, ll. 4-5.
[2] B.G.U., I,326, ll.3-5.
[3] P. Oxy., XXVII, 2474, ll.25-27.

ἅμα δὲ τῇ τελευτῇ μου
ἐλευθέρους εἶναι θέλω ἡμετέρους | οἰκέτας Θέωνα καὶ Ταμμῶνιν. εἶναι δὲ αὐτοὺς βούλομαι ὑπὸ τὴν ἐξουσίαν τῆ[ς] ||[30] αὐτῆς εὐνουστάτης μου συμβίου Χαιρημονίδος, ἐφ' ὃν περίεστιν χρόνον·

" عند وفاتي أريد أن يطلق سراح عبيد منزلي ثيون وتأمونيس، ولكنهم يجب أن يظلوا تحت إمارة زوجتي الموثوق بها خيريميونيس، طالما بقيت على قيد الحياة ".

هـ- التوصية بالدفن وإجراء المراسم الجنائزية:

هي من العناصر المتوارثة منذ العصور القديمة، وفيها يكلف المُوصي أحد الورثة أو مجموعة منهم بدفنه، وقد يحدد لهم مكان الدفن، وما يجب أن يلقاه جثمانه من تكريم تبعًا للشعائر المتعارف عليها وتبعًا لمكانته الاجتماعية. كما يرصد الموصي مبلغًا من الدراخمات من أجل تنفيذ هذه التفاصيل، وهذا المبلغ غير ثابت المقدار إذ يترك تحديد مقداره إما للمُوصي أو للورثة من بعده، وتشير معظم البرديات أن عملية الدفن وإجراء مراسم الجنازة بالشكل اللائق غير مرتبط بقبول الوصية من عدمه بالنسبة للورثة، ولا يترتب على عدم تنفيذها أي مسائلة قانونية، ولقد ظهر هذا العنصر في عدد من الوثائق البردية، منها البردية التالية[1]:

[τὴ]ν φρ[ο]ντίδα ἐντέλλομαι τοῖς αὐτοῖς υἱοῖς μου καὶ τὸ σωμάτ[ι]όν μου | κα[τ]α-ταφῆναι θέλω ἐν ᾧ ἡτοίμασα ὀρύγματι πρὸς τῷ μνημείῳ τῆς προτε[[ταγμέ]νης μακαρείτιδος μου γυναικὸς Ἡρακλείας. εἰς δὲ τὴν περιστολὴν ||[35] βούλομαι ἐξ ἴσου δοῦναι τοὺς υἱούς μου δραχμὰς πεντακοσίας σὺν ἀνοι|κοδομῇ τύμβου ἐπακολουθούντων τῆς τε προτεταγμένης συμβίου | μου Τασεῦτος καὶ Αὐρηλίων Ἀπίωνος τοῦ καὶ Ἀμμωνίου τοῦ προτεταγμένου | καὶ Πτολλίωνος φίλου μου.

"أُلقى على كاهل أبنائي المذكورين آنفًا مهمة الاعتناء بجثماني، أرغب أن يدفن جثماني في المقبرة التي أعددتها (لهذا الغرض) بالقرب من قبر زوجتي المباركة

[1] P. Oxy., XXII, 2348, ll.31-36.

المذكورة آنفًا هيراكليا، أرغب أن يعطي أبنائي حصص متساوية مقدارها خمسمائة دراخمة هي مقدار تكلفة ملابسي الجنائزية وتشييد المقبرة، وأن يكون ذلك تحت إشراف أصدقائي المذكورين آنفًا تاسيوتوس و أوريليوس أبيونوس المعروف أيضًا باسم أمونيوس وصديقي بتوليونوس".

أو كما ورد في البردية التالية[1]:

corpus m[e]um funerari volo fid[.. per] | fratrem meum·

"أرغب أن يلقى جثماني المراسم الجنائزية اللائقة بواسطة أخي ".

و- الدعاء بحفظ الوصية من مكر الشيطان:

استخدم هذا الدعاء خلال العصر الهيلينستي، واستمر حتى بدايات القرن الثالث الميلادي، ولكن قل استخدامه مع مرور الزمن إلى أن اختفت الإشارة إليه مع نهاية القرن الثالث الميلادي عندما تيقن الرومان بجدية تنفيذ العقوبات المفروضة على الشخص الذي يوقف تنفيذ الوصية، وفيه يدعوا الموصي بسلامة الوصية من أي مكر أو خديعة قد تصيبها جراء الطمع الذي قد يسيطر على بعض الشخصيات المذكورة في الوصية أو القائمين على تنفيذها أو الذين لم ينتفعوا بأي جزء من التركة، وصيغتها في اللغة اللاتينية[2]:" huic testamento dolus malus abseto"

أما في اللغة اليونانية فصيغته[3]:

"ταύτῃ τῇδιαθήκῃ δόλος πονηρὸς ἀπέστω "

وكلتاهما تعنيان " فلتبتعد الحيلة الخبيثة عن هذه الوصية".

ز- ملحق الوصية:

هي من العناصر التي استحدثها الرومان لمعالجة أي نسيان قد يتعرض له الموصي أثناء كتابته للوصية فيما يتعلق بنصيب أحد الأفراد. ويرد فيها بعض

[1] P. Diog., 10, L.11.
[2] P. Hamb., I,72, L.13.
[3] P. Diog., 9, L.18.

الإشارات التي تؤكد على ما ورد بنص الوصية الأصلي من تفاصيل تتعلق بالهبات أو عتق العبيد يجب تنفيذها، ولا تعد بأي شكل من الأشكال بديلة عن النص الأصلي، وهي تكتب بعد الانتهاء من صياغة النص الأول للوصية، وقد تستخدم لإثبات صحة الوصية لدى السلطات الرومانية في حالة اعتبار الوصية الأصلية غير معترف بها لأي سبب من الأسباب. وملحق الوصية يجب أن يوقع عليه الموصي والشهود لضمان صحتها، كما تشير البردية التالية[1]:

· nuncupatu[m ---] | codicillis · charta · membrana · aliove quo genere [---] ||[10] scrip[tum signatumque re]li[quero, quo non recto tes]|tamen[ti iure l]egum[v]e dari quid · aut · fieri ·

" صُنعت .. في ملحق للوصية المكتوب على البردي أو الرق أو أي مادة أخرى، كتبت ووقعت... أمرت أن ينفذ (ما سوف أهبه)، وما هو غير مشار إليه صراحة في الوصية الرسمية بأن يعطى وينفذ".

المحور الثالث: الخطوات القانونية لفتح الوصية الرومانية:

حددت السلطات الرومانية مجموعة من الإجراءات القانونية التي يجب أن يقوم بها الورثة من أجل فتح الوصية ومعرفة ما بها من تفاصيل طالما أنها أمر شخصي ولا يجب الإدلاء به أمام العامة إلا بعد إتمام خطواته وتتمثل في:

أ- إلزام الورثة بتقديم إلتماس رسمي τό βιβλίον إلى الوالي Preafectus أو إلى الحاكم στρατηγός من أجل فتح الوصية والاطلاع على تفاصيلها بعد قبول التركة، كما في البردية التالية[2]:

το ἐπιφέρω καὶ ἀξιῶ λυθῆναι, ὥστε γν[ωσθῆ-ναι τὰ ἐγγεγραμμένα [αὐ]τῷ.

[1] P. Hamb, I,72, ll.8-10.
[2] P. Oxy., LXIII, 4354, ll.14-15.

" أتقدم بهذا الطلب، وأطلب أن تُفتح وتُقرأ (الوصية) من أجل معرفة التفاصيل التي كُتبت فيها".

ويتم تقديم هذا الإلتماس خلال مائة يوم إما عن طريق وكيل يمثل الورثة أو محامي يتحدث بالنيابة عنهم من خلال مذكرة تُرفع إلى السجلات الرسمية ممثلاً في أمين عام دار المحفوظات العامة "ἀρχηδιακαστής" الذي يحتفظ بنسخة من الإلتماس بوصفه يتمتع بأحد اختصاصات وزير العدل، والغرض من تقديم هذا الإلتماس هو إلزام الورثة بدفع ضريبة الأيلولة لصالح الخزانة العامة الرومانية، وكذا دفع الديون التي قد تكون التركة مكبلة بها. وتشير معظم البرديات أن إجراءات فتح الوصية كانت يجب أن تتم في معبد الإمبراطور الذي يقع في نطاق المدينة التي قُدم فيها الإلتماس، كما يجب أن تُفتح في حضور حاكم المدينة أو من ينوب عنه، كما تشير البردية التالية[1]:

ἠνύγη καὶ ἀνεγνώσθη | ἐν τῇ αὐτῇ πόλει
παρόντος Αὐρηλίου Ἁρποκρατίωνος στρατηγοῦ πρὸς τῷ | λογιστηρίῳ αὐτοῦ

" فُتحت وقُرأت في نفس المدينة، في حضور الوالي أوريليوس أربوكراتيونوس في مكتبه الخاص"

وفي كل الأحوال كان طلب الاطلاع على الوصية يُقدم بعد تسليم شهادة أو إيصال ἐκδόσιμον τῆς διαθήκης يفيد أن الموصي قد سلم وصيته مسبقًا إلى الأرشيف العام، وإلى شخص موثوق به من أقاربه أو أصدقائه يمكن أن يُطلق عليه لقب "أمين سر الوصية"، والمنوط به الاطلاع على الوصية وتفاصيلها بعد حدوث الوفاة، وحينها تُقدم الشهادة مرفقة مع طلب فتح الوصية، كما تشير البردية التالية[2]:

[1] P. Oxy., XXII, 2348, Col II, ll.19-20.
[2] P. Mert., II,75, ll.18-19.

Δημητρία Ἀχιλλᾶτος τοῦ Παάπιος, μητρὸς Σαραποῦτος, ἀπὸ τῆ[ς]
αὐτῆς πόλεως, θεμένη διὰ τοῦ ἐνθάδε ἀγορανομείου τῷ Φαρμοῦθι μηνὶ τοῦ ἐνεσ[τῶ]τος κα
(ἔτους) ἐπὶ σφραγείδων διαθήκην καὶ παραθεμένη μ[ο]ι τὸ ταύτης ἐγδόσιμον, ἐτελεύτησεν.
ὅθεν ἐπιφέρων τοῦτο ἀξιῶ λυθῆναι

" ديمتريا ابنة أخيلاتوس ابن بابيوس، والدتها سارابوتوس من المدينة نفسها،حررت هذه الوصية المختومة في المكتب الإداري بالسوق في شهر فارموثى (مارس) الموافق الحادي والعشرين من السنة الحالية، والتي عهدت إليَّ بشهادتها (الإدارية) قد ماتت الآن، ولذلك أحضرتها وطلبت أن تفتح".

ثم يعلن الموظف الإداري المختص ὁ λογιστὴς كما ورد في البردية[1] ،قائلاً:

suscipiatur carta testamenti, quae offertur et testes praesentes ostendatur

"إن الوثيقة المقدمة بخصوص الوصية قد تم تسلمها، ولن تُعلن على الملأ إلا في حضرة الشهود ".

ب- دفع الورثة لضريبة الأيلولة vicesima hereditatium بقيمة ٥% من إجمالي قيمة التركة لصالح الخزانة الرومانية، وهي ضريبة قد تزيد قيمتها في بعض الحالات تحت بند المصاريف الإضافية إذا زادت قيمة التركة عن ٩٤٠ دراخمة، وكانت تُحصل في بادىء الأمر عن طريق موظفين متجولين مخصصين لهذا الأمر يتعامل معهم الورثة الراغبين في فتح الوصايا الخاصة بهم، ولكن منذ عهد الإمبراطور هادريان Ηαδριανός الذي حكم فيما بين (١١٧-١٣٨م) تم تخصيص مكان محدد لدفع الضريبة وفتح الوصية في مصر يُعرف باسم καισαρεια أو statio vicesimae hereditatum et manumissionum" أي "مكتب تحصيل ضريبة الأيلولة والعتق"، حيث يتم دفع قيمة الضريبة كما في البردية التالية[2]:

[1] P. Ital, I, ll.4-5.
[2] P. Laur., I, ll.4-5.

καὶ ἀνεγνώσθη ἐν τῷ Καισαρείῳ
διὰ Αὐρηλίου Ἀμμωνίου

" وفُتحت (وقرأت) في مبنى القيصاريون بواسطة أوريليوس أمونيوس".

وبالاضافة إلى دفع ضريبة الأيلولة، كان يتعين على الورثة دفع مصاريف تسجيل فتح الوصية التي تتراوح فيما بين ١٢-١٦ دراخمة تبعًا لما ورد في البردية التالية[1]:

διέγραψα δὲ τὰς ἐπὶ τὸ αὐτ[ὸ] τῆς λύ[σε]ως (δραχμὰς) ις

" دفعت ست عشرة دراخمة من أجل فتح الوصية ".

ج- استدعاء الشهود لفتح الوصية:

هي من أهم الخطوات التي تطالب بها السلطات الرومانية بعد مرحلتي تقديم الإلتماس ودفع ضريبة الأيلولة ومصاريف الاطلاع، وفيها تتأكد السلطات من صحة توقيعات الشهود أو أختامهم بعد مطابقتها لما هو وارد بمتن الوصية الأصلية، وحيث مكان الاطلاع تُذكر قائمة بعدد وأسماء الشهود الذين حضروا عملية الاطلاع بالإضافة إلى ذكر تاريخ إجراء هذه الخطوة. وقد يُطلب من بعض الشهود وصف أشكال أختامهم أمام الموظف المختص في حالة عدم معرفتهم القراءة والكتابة، بالاضافة إلى التعرف على اسم صاحب الوصية أو اسم الشخص(أمين سر الوصية) الذي عهد إليه بإيصال الاطلاع عليها ، ولقد تأكد فى بعض الوثائق البردية أن عدد شهود الوصية يبلغ عددهم سبعة أشخاص، وكان يُفضل حضورهم جميعًا دفعة واحدة كما فى البردية التالية[2]:

ἠν[οίγη καὶ ἀνεγνώσθη ἐν |

[1] P. Oxy., XLIV, 3166, ll.26-27.
[2] B.G.U., XIII, 2244, ll.9-15.

τῇ Ἀλεξανδρείᾳ] πρὸς Αἰγύπτῳ ἐν Πατρικοῖς πρὸς τῇ στατιῶν[ι τῆς εἰκοστῆς τῶν κληρονομιῶν | καὶ ἐλευθεριῶν] πρὸ ε εἰδῶν καὶ τῶν αὐτῶν καὶ τοῖς αὐτοῖ[ς ὑπάτοις |---]. σφραγισταὶ τῆς ἀνοίξεως οἳ καὶ ἐπ[ι]γνόντε[ς Αὐ||[15]ρήλιος --- Ἀσκλη]πιάδης, Τίτος Πακτουμ[ή]ιος, Αὐρήλιος Θέων, Μάρκ[ος | [--- Ἀ]χιλλεύς, Γάιος Ἀντώνιο[ς] Χαιρήμων ὁ καὶ Ἀπολλώ[νιος |--- Τίτος] Μᾶρκος Μάρ[ι]ος Τιβερεῖνο[ς], Λούκιος Τίτιος | Νουμι[σιανός ---]

"فُتحت هذه الوصية وقُرأت في باتريكا في الإسكندرية بمصر في مكتب تحصيل ضريبة الأيلولة والعتق في اليوم الخامس من الشهر إيدوس في فترة قنصلية القناصلة ذاتهم، التوقيعات المتعلقة بفتح الوصية هي لهؤلاء الشهود الذين تعرفوا على أختامهم وهم أوريليوس .... أسكلبياديس، تيتوس باكتوميوس، أوريليوس ثيون، ماركوس ... أخيليوس، جايوس أنطونيوس خيريمون و أبوللونيوس .. تيتوس ماركوس ماريوس تايبيرينوس، لوكيوس تيتوس نوميسيانوس".

ولكن في بعض الأحيان كانت السلطات الرومانية والموظف الإداري المعنى بهذه المهمة ὁ λογιστὴς يجيز حضور أربعة شهود فقط أو من ينوب عنهم،كما تشير البردية التالية[1]:

/ὁ λογι(στὴς) εἶ(πεν)·
πόσοι εἰς[ὶ]
σφραγισταί; Διογένης εἶ(πεν)· ἑπτά, τέσσαρες δὲ πάρεισι. /ὁ λογι(στὴς) εἶ(πεν)· ὑπο-
χ[ρ]α[ψάτωσαν οἱ] τέσ[σα]ρ[ε]ς ἐ[πεγνω]κέναι ἑ[α]υτῶν τὰς σφραγῖδας. καὶ τῶν
[π]αρόντ[ων] σφραγιστῶν ὑποσημιωσαμένων ἐπεγνωκέναι
ἑαυτῶν τὰς σφραγῖδας, /ὁ λογι(στὴς) εἶ(πεν)· λυθήτω τὸ γραμμάτιον
κ[αὶ] ἀναγνωσθήτω.

قال الموظف الإداري:"كم عدد الشهود الحاضرين؟."

[1] P.Oxy., LIV, 3758, ll.145-150.

قال ديوجينيس: " سبعة، ولكن حضر منهم أربعة فقط."
قال الموظف الإداري: "فلتدعوا الشهود الأربعة ليتعرفوا على توقيعاتهم، وعندما يُقر الشهود الحاضرين بالتعرف على توقيعاتهم."
قال الموظف الإداري: " فلتفتح الوصية ولتقرأ (على الملأ) ".

د- قراءة الوصية أمام الورثة:

فرضت السلطات الرومانية استخراج الوصية من الأرشيف لفتحها وقراءتها على الملأ أمام الورثة، وكان يُفضل أن يحضر كاتب الوصية νομικός أو المحاميῥήτωρ لإيضاح بعض تفاصيلها التي قد يختلف عليها الورثة ، وكذا من أجل إثبات واقعة معينة، وحينها يعد هذا الشخص ضمنًا كاتبًا وشاهدًا في آنٍ واحد، وهو الأمر الذي يسمح به القانون الروماني، ولهذا قد يظهر اسم المحامي في بعض الوثائق البردية كما تشير البردية التالية[1]:

ὁ λογιστὴς εἶ(πεν)· [τίς ἐστιν ὁ συστη]σάμενος ταβελλίων; Πομ[ένιος ῥ(ήτωρ)] εἶ(πεν)· ἐγώ.

قال الموظف الإداري: " من الذي وضع صياغة هذه الوصية؟ "
قال بومينيوس المحامي: أنا .

رابعاً : تقييم أهم نتائج الدراسة :

أ- عكست معظم برديات الوصايا الرومانية في مصر إبان القرن الثالث الميلادى الاهتمام البالغ من قبل أرباب الأُسر الرومانية بضرورة كتابة الوصية باعتبارها موروث اجتماعي يضمن توزيع التركة بين أفراد الأسرة. وهو ما يؤكد الحفاظ على الترابط الأسري فيما بينهم.

[1] P.Oxy., LIV, 3758, ll.196-197.

ب- تنوعت الأماكن التي إكتشفت فيها البرديات المتعلقة بالوصايا في مصر بين أوكسيرنخوس وأرسينوي وهيرموبوليس وأماكن أخرى، ولكنها اتفقت على الرغم من هذا التنوع الجغرافي على لغة واحدة ،وعناصر صياغة ثابتة.

ج- اتسمت عناصر صياغة الوصية الرومانية بالمنطقية في الترتيب إذ يتم أولاً تحديد اللغة التي سوف يتم كتابة الوصية بها، ثم يذكر اسم صاحب الوصية واسم أبيه وأمه، ثم مضمونها، ثم المكان الذي كُتبت فيه، ثم اسم القنصل، ثم التاريخ في الختام.

د- أبقت السلطات الرومانية على بعض العناصر والصيغ المستخدمة منذ العصور القديمة أثناء كتابة الوصية مثل: تعريف الموصي بنفسه، ذكر أسماء الورثة وأنصبتهم، ذكر أسماء الشهود، ولكنهم على الجانب الآخر أدخلوا بعض العناصر المستحدثة أثناء كتابة الوصية منها: تحديد اللغة التى تكتب بها الوصية، كتابة التاريخ واسم الوالى أو القنصل، تسليم الوصية إلى المسؤول الإداري بالأرشيف ،استلام إيصال يؤكد دفع رسوم تسجيل الوصية.

هـ- أشارت الوثائق البردية إلى أن معظم الراغبين فى كتابة الوصايا قد كتبوها بأيديهم أو استعانوا بكُتاب متخصصين في كتابتها مثل νομικός خاصة عند نقلها من لغة إلى أخرى، وأنهم قد التزموا باستخدام مفردات وصيغ محددة للتعبير عن الأفراد الذين يستحقون التركة بما يتفق مع متطلبات القانون الروماني، مثال ذلك: "ἐμοῦ κληρονόμος ἔστω" أو Mihi heresesto " " وريثي سيكون... "

و- قضى قرار الإمبراطور كاراكلا Caracalla عام ٢١٢م بتوحيد اللغة المستخدمة في الجهاز الإداري للإمبراطورية إلى اللغة اللاتينية إلا أن معظم الرومان أبقوا على استخدام اللغة اليونانية لحين ترجمة الوصية إلى اللغة اللاتينية، بما يؤكد سيادة وانتشار الطابع الإغريقى على الحياة الرومانية في

مصر خلال القرن الثالث الميلادي، وهو ما يفسر قلة عدد الوثائق البردية المحفوظة باللغة اللاتينية والتي يبلغ عددها ٢٥ من إجمالي ١٧٠ وصية.

ز- اتسمت إجراءات الاطلاع على الوصية بالشفافية والمصداقية في الإجراءات لضمان وصول التركة إلى مستحقيها، إذ توضح لنا الوثائق البردية أن هناك أرشيفًا مخصصًا لحفظ الوصايا، وأن كل موصي يتسلم إيصالاً يؤكد دفعه لضريبة الأيلولة المستحقة، ويقضى بضرورة حضور كاتب الوصية بالاضافة إلى حضور أكبر عدد من الشهود كما فى بردية (B.G.U., XIII, 2244, ll,9-15)، وهو ما يؤكد نجاح السلطات الرومانية في إدارة هذا الشأن.

ح- أشارت الوثائق البردية إلى أن حق كتابة الوصية أو الاطلاع عليها لم يكن قاصرًا على الرجال فقط، بل كان للنساء أيضًا الحق في كتابة الوصية وفتحها، بل والتوصية بجزء من تركتها إلى أي من أفراد الأسرة، وتشير إلى ذلك البردية (P. Mert, II,75) التي تفيد أن صاحبة الوصية سيدة، وأن من سيقوم بفتحها وقراءتها سيدة من عائلتها.

ط- أشارت الوثائق البردية إلى أن الموصي لدية الحرية في توزيع التركة على من يشاء من أفراد الأسرة سواء كانوا رجالاً أو نساءً ، أو من يشاء من الأصدقاء، بشرط حصولهم على حق المواطنة. كما أن لديه الحرية في إبطال أو تعديل وصيته أو حرمان أي فرد من التركة دون إبداء أية أسباب. وأن الأنصبة قد توزع بينهم بالتساوي دون تمييز كما في بردية(P. Oxy, VI, 907, ll 12-13).

ي- أشارت الوثائق البردية إلى أن العبيد قد يمنحهم الموصي جزءًا من التركة فضلاً عن إمكانية عتقهم وحصولهم على المواطنة الرومانية في حالة بلوغهم سن الثلاثين كما في بردية رقم (B.G.U, I, 326, ll. 3-5).

ك- رصدت الوثائق البردية حجم الأراضي والممتلكات وأعداد العبيد التي كانت بحوزة الأفراد الرومان وبينت كيفية التعامل معهم، وهو ما يؤكد تمتع طبقة الرومان في مصر بمزايا اجتماعية كبيرة.

ل- أشارت الدراسة إلى أن القانون الرومانى يمنع الجندى الرومانى من الزواج أثناء فترة الخدمة العسكرية، ولذا قد يلجأ إلى الزواج سرًا، ولهذا يكتب وصيته لضمان حصول زوجته وأبنائه غير الشرعيين على الميراث بعد وفاته"، كما في بردية (B.G.U, I, 326, ll. 3-5).

م- ورد في نهايات بعض الوثائق البردية حرص الموصي إيراد عبارة " فلتبتعد الحيلة الخبيثة عن هذه الوصية". كما في برديات(P. Hamb. I,72,L.13 - P. (Diog. 9, L. 18

"ταύτῃ τῇδιαθήκῃ δόλος πονηρὸς ἀπέστω "

بما يوحي بإمكانية عدم رضى بعض أفراد الأسرة عن توزيع الأنصبة التي أوصى بها صاحب الوصية، وأنهم قد يلجأون إلى إيقاف تنفيذها، وهو ما يفسر أيضًا صدور تشريع روماني يقضى بدفع الشخص المعترض على تنفيذ الوصية لغرامة تساوى فى قيمتها مقدار نصيبه.

ن- أظهرت دراسة الوثائق البردية أن السلطات الرومانية قد فرضت روتيناً معيناً للإعتراف بالوصية، ولكنها فى الوقت نفسه تميزت ببعض المرونة الإدارية عندما سمحت باستخدام ما يعرف باسم "ملحق الوصية" في حالة نسيان الموصي إحدى المسائل المهمة أثناء كتابته للوصية الأولى بشرط ذكر أسماء الشهود فيها بعد توقيع صاحب الوصية بنفسه، مع إمكانية سحب الوصية الأصلية من الأرشيف لضمان عدم تعدد نسخ الوصايا كما في بردية (P. Hamb, I, 72, ll. 8-10).

المصادر والمراجع

المصادر البردية

1-B.G.U= Berliner GriechischeUrkunden, edited by Berlin State museum, Berlin (1895) Vols:
B.G.U., I,326,L.
B.G.U., I,326,ll.3-5.
B.G.U., XIII,2244,ll.9-15.
2-P.Bagnall= Papyri of Bagnall ,edited by Bagnall .A.S, American Studies in Papyrology, Toronto (1975),Vols:
P.Bagnall., 5.L.6.
3-P.Diog= Papyri of Lucretius Diogenes Marcus , Antinoopolis,edtied by Alan .B, British Liberary, London (1981) ,Vols:
P.Diog., 9, L.1.
P.Diog., 9, L.6.
P.Diog., 9, L.18.
P.Diog., 10, L.2.
P.Diog., 10, L.2.
P.Diog., 10, L.3.
P.Diog., 10, L.11.
P.Diog., 10, ll.18-19.
4-P.Hamb=Papyri of Hamburg Bibliothek , edited by Meyer.P, Hamburg (1924),Vols:
P.Hamb., I, 72, L.1.
P.Hamb., I, 72, ll.4-5.
P.Hamb., I, 72, ll.8-10.
P.Hamb., I, 72, L.13.
5-P.Ital=Papyri of Italy, edited byBibliotecaNazionale,Naples, (1955),Vols:P.Ital., I, ll.4-5.
6- P.Laur=Papyri of Laurenziana ,edited by BibliotecaMedicea Florence,(1976),Vols:
P.Laur., I, ll.4-5.
7-P.Lips= Papyri of Leipiziguniversity, edited by Mitteis, Ludwig(1912),Vols:
P.Lips., I, 29, (295A.D)
P.LiPs., I, 29, L.10
P.Lips., I, 29, ll.26-27.
8-P.Mert= Papyri of Merton, edited by Chester Beatty Liberary,Dublin (1959),Vols:

P.Mert., II, 75, ll.18-19.
9-P.Oxy.= OxyrhynchusPapyri,edited by B.P.Grenfell, A.S.Hunt,H.I.Bell,E.Lobel,and Others, London,(1898),Vols:
P.Oxy., VI, 907, ll.2-3.
P.Oxy., VI, 907, L.6.
P.Oxy., VI, 907, ll.6-7.
P.Oxy., VI, 907, ll.12-13.
P.Oxy., VI, 907, ll.43-47.
P.Oxy., XXII, 2348, ll.17-19
P.Oxy., XXII, 2348, Col II, ll.19-20.
P.Oxy., XXII, 2348, Col II, L.21.
P.Oxy., XXII, 2348, ll.31-36.
P.Oxy., XXVII, 2474, ll.25-27.
P.Oxy., XLIV, 3166, ll.26-27.
P.Oxy.,LIV, 3758, ll.145-150.
P.Oxy., LIV, 3758, ll.196-197.
P.Oxy., LXIII, 4354, ll.14-15.
P.Oxy., LXVI, 4533, ll.4-5.
10-P.Petr=Papyri of Krokodipolis, edited by Mahaffy, John, British Liberary, London(1891),Vols:
P.Petr., I, 24, L.6.
11-P.Princ= Papyri of Princeton University Liberary , edited by Edmund (A),Princeton (1936).
P.Princ., II, 38, ll.6-7.
12-P.S.I= Papiri della Società Italiana, edited by Vitelli, Girolamo (1929), reprinted by Arangio-Ruiz, Vincenzo, Italy (1943), Vols:
P.S.I., IX, 1040, ll.1-2.
P.S.I., IX, 1040, ll.2-3.
P.S.I., IX, 1040, L.6.
13-P.Stras = papyri of Strasbourg, Bibliothèque Nationale , edited by Schwartz, Jacques, Strasbourg,(1963), vols:
P.Stras., IV, 277, ll.1-2.
14-SPP= Papyri of Herakliopolis , edited by Wessely,(C), National Bibliothek ,Vienna (1921),Vols:
SPP XX 35, ll.1-2.
SPP XX 35, L.5.
SPP XX ,35, L.7.
SPP XX 35, ll.12-14.
SPP XX 35, ll.14-15.

المصادر الأدبية

1- Gaius institutions, Text with Critical Notes and Translated by F. De Zulueta , Oxford (1946) reprinted(1951).

المراجع العربية

١- الحسين أحمد عبد الله، مصر والإمبراطورية الرومانية، دراسة في ضوء الوثائق البردية والنقوش، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة (٢٠١٤).

٢- زكى على، مقننة الإديولوجوس المسطرة على وثيقة بردية نادرة وبها العديد من بنود الدستور الذى سنه أغسطس لمصر الرومانية، القاهرة (١٩٩٨) .

٣- محمود إبراهيم السعدنى، ترجمة كتاب" قصة البردى اليونانى في مصر"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (٢٠٠٥).

المراجع الأجنبية

1- Alston (R), Soldier and Society in Roman Egypt as a Social History, London (2003).

2- Amelotti (M), il testament romano attraverso la prassi documentale,I ,Le Forme Classiche di Testamento,Florence (1966).

3- Aranglo (V), La Successione Testamentaria secondo I Papiri Greco-Egizii, Naples (1906).

4- Champlin (E),Creditur Vulgo Testamenta Hominum Speculum essemorum: Why the Romans Made Wills, University of Chicago (1989).
-Final Judgements, Duty and Emotion in Roman Wills 200 BC-250 AD, Berkeley (1991).

5- Kraus (F), Formeln des Griechischen Testaments, Borna-Leipzig(1915).

6- Kreller (H), Erbrechtliche Untersuchungen auf Grund der Graco-agyptischen Papyrusurkunden, Leipzig-Berlin (1919).

7- Montevecchi (O), Ricerche di Sociologianei documenti dell’ Egitto Greco-Romano, Aegyptus 13(1935).

8- Nowak (M),

- Wills in The Roman Empire a documentary Approach, Warsaw (2015).
- The function of Witnesses in the Wills from Late Antique Egypt. Actes du26 Congres international de Papyrologie (2010).

9- Taubenschlag.(R),The Law of Greco-Roman Egypt in the light of Papyri 332B.C- 640A.D.Warzawa(1955).